المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات

نشأت فكرة المسؤولية الاجتماعية كنتيجة لمشكلات كثيرة وأزمات عديدة عرفتها المؤسسات الاقتصادية، وارتبطت أساسا بنظرة المؤسسة لمصلحتها الذاتية على حساب مصلحة المجتمع الذي تنشط فيه، هذا بالموازاة مع ظهور ظروف جديدة ووعيا اجتماعيا وبيئيا جديدا ومفاهيم حديثة تقوم في مجملها على مفهوم العطاء الاجتماعي الذي تطور بنمو احتياجات المجتمع ومدى تبني المؤسسات الاقتصادية لهذا الاتجاه الجديد عبر مراحل زمنية مختلفة، بدءا بظهور مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع ثم مختلف النظريات العلمية التي تطرقت لهذا الموضوع وأخيرا مصطلح المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة، حيث يوجب على المؤسسات بجانب البحث عن الثروة والربح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في اطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين، ومحاربة الفساد والمنافسة الشريفة، وتتعدى مسؤوليات المؤسسات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشتمل توفير اليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة ايجاد الحلول لديها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل ادارتها العليا ومجالس ادارتها من أجل التوصل الى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواءا محليا أو عالميا.

اذن تعتبر المسؤولية الاجتماعية وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا، فالمؤسسة التي تهدف لأن تصبح مسؤولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظام لحوكمة المؤسسات يمكن المؤسسة من توفير اشراف عام ووضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية فهي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق الحوكمة كما جاء في مبادئ الحوكمة فان مجلس الادارة يتوقع أن يتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الاخرين بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والعملاء والموردين والمجتمع المحلي، وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات صلة في هذا الصدد.

من بين النظريات المفسرة للحوكمة ذات العلاقة بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية نجد نظرية أصحاب المصالح، حيث أن عدم ملاءمة التركيز على تعظيم ثروة الملاك فقط وذلك بالقول بأن كل المؤسسات لديها أصحاب مصالح يجب أن تأخذ حاجاتهم بالاعتبار وتدار العلاقات معهم بشكل فعال يجعل المؤسسة أكثر تنافسية في المدى البعيد مما يضمن ربحيتها وبقاءها، يعود أساس هذه النظرية الى أن المؤسسات في ظل العولمة أصبحت كبيرة جدا، ولها تأثير واسع يشمل المجتمع بشكل عام، الأمر الذي يحتم عليها تحمل مسؤوليات تجاه قطاعات متعددة فيه وليس فقط ملاكها، هذه القطاعات هي مايعرف بأصحاب المصالح والذين يضمون بالاضافة الى الملاك أطرافا أخرى مثل الموظفين، الموردين، الزبائن، الدائنين والمجتمع بشكل عام، وجميع هذه الأطراف تقدم مساهماتها للمؤسسة بأشكال مختلفة، وبالمقابل تتوقع تلبية مصالحها من قبل المؤسسة.

حيث ركزت نظرية أصحاب المصالح بشكل أساسي على أنه يجب على المؤسسات أن يمتد اهتمامها وتركيزها من حملة أسهم الى الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، العملاء، العاملين، الموردين، والمجتمع بشكل عام.

أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشغل الشاغل للمؤسسات الاقتصادية في البلدان النامية منها والمتقدمة وذلك لتأثيرها المباشر وغير المباشر على أعمال المؤسسة وفاعليتها، كما أصبحت من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات من خلال الالتزام بتطبيق الحوكمة والذي يؤدي الى تحقيق المسؤولية تجاه مجتمعاتها، فعند القيام بممارسة عملياتها الانتاجية تنشأ مشكلات ناتجة عن فهم ناقص للقضايا الاجتماعية الرئيسية المتعلقة بالأعمال، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو اعتقاد رجال الأعمال بأنها لا تعود بالنفع الا على المجتمع وقد تكون مكلفة ودون جدوى لمعظم المؤسسات.

فمع زيادة متطلبات حوكمة المؤسسات أصبحت المسؤولية الاجتماعية من القضايا التي تحتل مكانة لدى المؤسسات الاقتصادية، اذ أضحت من أهم العوامل التي تعمل على استقرارها، نموها وبقائها وهذا باعتبارها من أهم عناصر الميزة التنافسية.